النَّقد النَّحوي عند الدماميني (ت827هـ) في كتابه تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (الجملة أقسامها وأحكامها أنموذجًا)

أ.د سعد حسن عليوي

زهراء إسكندر كاظم

جامعة بابل– كلية التربية الأساسية

Grammatical criticism of Al-Damamini (d.827 AH) in his book Tuhfat al-Gharib fi al-Mughni al-Labib (The sentence, its sections and rulings as a model)

Prof. Saad Hasan Aliwi

basic.Saad-hasan@uobaylon. Edu.iq

Zahraa Iskandar Kazem

zhraalkhfajy722@gmail.com

Iteach at the University of Babylon - College of Basic Education

ABSTRACT:

Grammatical criticism represents an important aspect of the Arabs' concern for their language and the distinction of right from wrong. Criticism in general depends on grammar in launching critical judgment, so the task of grammatical criticism was to direct the grammarians to grammatical issues and judge them well, good, bad, and ugliness, reaching the correct opinion governed by grammatical rules and based on evidence for launching the correct judgment. Hence, the topic (Grammatical Critique of Al-Damamini (d.827 AH) in his book Tuhfat al-Gharib fi al-Mughni al-Labib "The sentence, its divisions and its rulings as a model") becomes the title of this research. The nature of the research necessitated that it be on two requests that are presented by the research summary and followed by a conclusion. The first requirement in which I talked about the definition of clumping in language and convention. And the second requirement in which I talked about the critical issues in Tuhfat al-Gharib fi al-kalam al-Mughni al-Labib book, and I presented some of the grammatical critical issues mentioned in Tuhfat al-Gharib to Mughni al-Labib. As for the conclusion, I have deposited it with a set of conclusions that I concluded while writing this paper.

Key words: Grammatical criticism, Masterpieces of the Stranger, Speech, Sentence

الملخص:

إنَّ النَّقد النَّحوي يمثِّل جانبًا مهمًّا من جوانب عناية العرب بلغتهم وتمييز الصح من الخطأ. والنَّقد بصورة عامة يعتمد على النَّحو في إطلاق الحكم النَّقدي، فتمثَّلت مهمة النَّقد النَّحوي بتوجه النحويين إلى المسائل النَّحوية والحكم عليها بالحسن والجيّد والرداءة والقبح، وصولًا إلى الرأي الصائب محكومًا بالقواعد النَّحوية ومستندًا بأدلة على إطلاق الحكم الصحيح. ومن هنا فقد آليتُ أن يكون موضوع (النَّقد النَّحوي عند الدماميني (ت827هـ) في كتابه تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب"الجملة أقسامها وأحكامها أنموذجًا") عنوانًا لهذا البحث. فاقتضت طبيعة البحث أن يكون على مطلبين يتقدَّمهما ملخص البحث وتعقبتهما خاتمة، فالمطلب الأوَّل تحدَّثتُ فيه عن تعريف الجلمة في اللغة والاصطلاح. والمطلب الثاني تحدَّثت فيه عن المسائل النَّقديَّة في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وعرضتُ فيه بعض المسائل النَّقدية النَّحوية التي وردت في كتاب تحفة الغريب على مغني اللبيب. أمَّا الخاتمة فقد أودعتها جملة من النتائج التي استنتجتها في أثناء كتابة بحثي هذا.

الكلمات المفتاحيَّة: النَّقد النَّحوي، تحفة الغريب، الكلام، الجملة.

المطلب الأوَّل: تعريف الجملة في اللغة والاصطلاح.

إذا ما رجعنا إلى تعريف مصطلح الجملة في كتب اللغة نجد أنَّها أجمعت على أنَّ الجملة تعني جمع الشيء، إذ قال فيها ابن فارس(ت395هـ): ((الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَمُ الخَلْق، والآخر حُسنٌ، فالأول قولك: أجملتُ الشيء، وهذه جُملة الشيء، وأجملتُه حصَّلتُه، وقال الله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً** ﴾[الفرقان: 32]، ويجوز أن يكون الجَمل من هذا لعِظَمِ خَلْقه))[1]. أمَّا ابن منظور(ت711هـ) فقال: ((والجُمْلَة: وَاحِدَةُ الجُمَل. والجُمْلَة: جَمَاعَةُ الشَّيْءِ. وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعه عَنْ تَفْرِقَةٍ؛ وأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذَلِكَ))[2].أمَّا الجملة اصطلاحًا فعرَّفها الجرجاني(ت816هـ)بقوله: ((الجملة عبارة عن مركب من كلمتين اسندت أحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: زيدٌ قائم، أو لم يفد؛ كقولك: إن يكرمني؛ فإنَّه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا))[3].

والجملة العربية في الغالب تقوم على ثلاثة أركان: اثنان ظاهران، وهما: المسند والمسند إليه، وثالث غير ظاهر وهو الاسناد؛ لأنَّه معنى يربط بين الركنين، وهذا الاسناد أمَّا يكون بين اسمين، نحو: "زيدٌ أخوك" و "بشر صاحبك" ، أو بين فعل واسم، نحو: "ضرب زيد" و"انطلق بكر" وقد يقدَّر ركنا الإسناد أو يقدَّر أحدهما[4].

أمَّا الجملة في اصطلاح النحويين فلم يستعملوها بهذا المصطلح؛ إذ استعمل سيبويه(ت180هـ) مصطلحي "المسند والمسند إليه" في حديثه عن ركني الإسناد، إذ قال: ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا))[5]، واستعمله المبرد(ت285هـ) في حديثه عن الفاعل، إذ قال: ((هذا باب الفاعل، وهو رفع. وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيد. وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنّه هو والفعل جملةٌ يَحسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيد))[6]. نفهم من ذلك أنَّ مفهوم الجملة عندهم كان يعني: المسند والمسند إليه، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، ولكنَّهم لم يسمُّوا هذه التراكيب بمصطلح الجملة.

المطلب الثاني: المسائل النَّقديَّة في كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب.

بعد أن بينَّا مفهوم الجملة في اللغة والاصطلاح نستعرض فيما يأتي أهم ما ورد من شواهد نحوية في الجملة وأقسامها في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام الأنصاري، والتي أسست مساحةَ نقدٍ للدماميني في كتابه (تحفة الغريب) ويمكن عرضها في الآتي:

- **مسألة الاختلاف في مصطلحي الكلام والجملة.**

اختلف النحويون في مصطلحي الكلام والجملة، منهم من استعمل مصطلح الكلام بدلًا من مصطلح الجملة ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المصطلحين مترادفان، ومنهم من ذهب إلى أنهما مختلفان، ومنهم من فصل بينهما كابن هشام(ت761هـ) الذي فصل بين الجملة والكلام، وأفرد مساحة تحدَّث فيها عن الجملة، وبيَّن أقسامها وأحكامها، إذ قال: ((الكلام هو القول المفيد بالقصد.[...].

---

[1]- مقاييس اللغة (مادة جمل):481/1.

[2]- لسان العرب (مادة جمل):128/11.

[3]- التعريفات:78.

[4]- ينظر: الكتاب:23/1، وشرح الكافية:17/1.

[5]- الكتاب:23/1.

[6]- المقتضب:146/1.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيدٌ"، والمبتدأ وخبره، كـ "زيدٌ قائمٌ"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضُرِبَ اللصُّ"، و "أقائمٌ الزيدان"، و "كان زيدٌ قائمًا"، و "ظننته قائمًا"))[7].

أمَّا الدماميني فعقب على ابن هشام ناقدًا، فقال: ((لا شكَّ أنَّ من النحاة من يرى ترادفهما، بل ظاهر كلام الأندلسي في شرح المفصل أنَّه رأي الجميع، وذلك أنَّه قال في باب المبتدأ: الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان[...] وهذا لا يعد وهمًا فإنَّه اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وتواطؤوا عليه، وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين، فليس توهيم أولئك، بناءً على اعتبار اصطلاحه، بأولى من توهيمه هو، بناءً على اعتبار ذلك المصطلح، والأمر في هذا قريب، ولا مشاحة(*) في الاصطلاح))[8]. يمكن القول إنَّ هذا الخلاف الحاصل في مصطلحي الكلام والجملة ناشئ من عدم اتفاق النحويين على وضع مصطلح خاص بالجملة، فاختلفوا في مفهومها وتنوعت اصطلاحاتهم بشأنها، فمنهم من استعمل مصطلح الكلام بدلًا من الجملة، وأشار إلى ذلك سيبويه (180هـ) في حديثه عن الإسناد و ذكر بأنَّه كلام، إذ قال: ((ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدُ الله حسُنَ السكوتُ وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُن واستُغنى في قولك هذا عبدُ الله))[9]. فهو أشار إلى المسند والمسند إليه وبيَّن أنَّ ما يحسن السكوت عليه فهو كلام ولم يشر إلى مصطلح الجملة.

ونجد منهم من استعمل مصطلح الجملة صراحة كالمبرد(ت208هـ) فهو أوَّل من استعمل مصطلح الجملة وصرَّح بها في كتابه، ويتضح هذا في حديثه عن الفاعل، إذ قال: ((هذا باب الفاعل، وهو رفع. وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيد. وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملةٌ يَحسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيد))[10]. إلَّا أنَّ قسمًا من النحويين استعمل المصطلحين معًا وجعلهما مترادفين، وهذا ما ذكره ابن جني(ت392هـ) إذ قال: ((أمَّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد))[11]. وممن ذهب إلى ترادف هذين المصلحين –أيضًا– عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)[12]، وابن يعيش(ت643هـ)[13]. إلَّا أنَّ الذي عليه أغلب النحويين هو أنَّ مصطلحي الكلام والجملة مختلفان؛ لأنَّ الجملة أعم من الكلام لأنَّه لم يشترط فيها تحقق الفائدة، أمَّا الكلام فيشترط فيه تحقق الفائدة، فقولنا: (جاء محمدٌ) حقق فائدةً يحسن السكوت عليها، ومثل هذا يسمى كلاما، أمَّا قولنا: (إنْ جاء محمدٌ) فهذا لم يحقق فائدة يحسن السكوت عليه فلا يمكن أن يسمى كلامًا بل هو جملة[14]. أمّاَ عند أكثر الأصوليين فالكلام أعم من الجملة؛ لأنَّهم لم يشترطوا تحقق الفائدة في الكلام أو في الجملة؛ لأنَّ الكلام عندهم ما يتكلم به سواء كلمة مفردة أم جملة

---

[7]– مغني اللبيب: 7/5.

* قال الكفوي (ت1094هـ) في معنى لا مشاحَّة:((لا مشاحَّة: أي لا مضايقة ولا منازعة يقال: لا مشاحَّة في الاصطلاح أي: لا مضايقة فيه بل لكل أحدٍ أن يصطلح على ما يشاء إلَّا أنَّ رعاية الموافقة في الأمور المشهورة بين الجمهور أولى وأحب))، الكليات:97، وفي تاج العروس (مادة شحح): 501/6، (مُشَاحَّة) بضم الميم وتشديد الحاء قال الزبيدي في معناها: ((لا مُشَاحَّة في الاصطلاح، المُشَاحَّةُ، بتشديد الحاء: الضِّهِنَّةُ. وَقوْلهم: تَشَاحَّا على الأَمرِ، أَي تَنازَعَاه (لَا يُرِيدانِ) أَي كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا (أَن يَفوتَهما) ذلك الأَمْرُ. وتَشاحَّ القَوْمُ فِي الأَمرِ وَعَلَيهِ: شَحَّ بِهِ (بَعضُهم على بَعْضٍ) وتَبَادَرُوا إِليه (حَذَرَ فَوْتِه). وتَشَاحَّ الخَصْمان فِي الجَدَلِ كذلك، وَهُوَ مِنْهُ. وفُلانٌ يُشاحُّ على فُلانٍ، أَي يضَنّ بِهِ)).

[8]– تحفة الغريب(قسم التراكيب):64/1.

[9]– الكتاب:88/2.

[10]– المقتضب:146/1.

[11]– الخصائص: 17/1.

[12]– ينظر: الجمل:40.

[13]– ينظر: شرح المفصل:20/1–21.

[14]– ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها :12.

مكونة من كلمات مفردة أو مركبة[15]. وممَّن فصل بين المصطلحين الرضي الإستراباذي(ت686هـ)، فهو أوَّل من فصل بين المصطلحين من النحويين، إذ قال: ((والفرقُ بين الجملة والكلام أنَّ الجملة ما تتضمن الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ و سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس))[16]. يتضح من قول الرضي أنَّ ما تضمَّن الإسناد الحقيقي يمكن القول عنه بأنَّه جملة وما كان إسناده غير حقيقي، أي كان إسناده مجازيًّا كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه فلا يمكن أن نقول عنه بالجملة. وبهذا كان ابن هشام تابعًا للرضي في الفصل بين المصطلحين إلَّا أنَّ الدماميني لم يرتض بذلك وبيَّن أنّه لا يوجد داعٍ يدعو لاتهام هذا الطرف أو ذاك بالوهم؛ لأنّه مجرد اصطلاح لا يدعو للاتهام[17].

يبدو لي أنَّ الدماميني قد جانب الصواب بنقده لابن هشام في هذه المسألة؛ لأنَّني ما فهمته من نقد الدماميني لابن هشام هو أنَّ مفهوم المصطلحين يصبان في رافد واحد، وإنَّ ما اصطلح عليه قوم واتفقوا على فهمه لا يلغيه اصطلاح قومٍ آخرين؛ لأنَّ لكلِّ جماعة لها مفهومها الخاص في المصطلح الخاص تبعًا لثقافته، فالمصطلح هو ابن بيئته الثقافية فقد يؤطّر بإطار فلسفي أو إطار أصولي أو فقهي...إلخ.

- **مسألة إنزال الجملة المؤلفة من الفعل المبني للمفعول ونائبه منزلة الجملة الفعلية.**

تقسم الجمل في العربية على جمل اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وكبرى وصغرى، وسار ابن هشام على هذا التقسيم، فقسم الجمل على اسمية وفعلية وما نزل منزلة إحداهما، فالاسمية عبارة عن مبتدأ وخبر والفعلية عبارة عن فعل وفاعل، وما نزل منزلة الجملة الاسمية هو الجملة المتكونة من مبتدأ وفاعل سدّ مسد الخبر، والفعلية المتكونة من الفعل ونائب الفاعل، إذ قال: ((وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضُرِبَ اللصُّ"، و "أقائمٌ الزيدان؟" و "كان زيدٌ قائمًا"، و "ظننته قائمًا"))[18]. تعقبه الدماميني ناقدًا، فقال: ((أمَّا المثال الأوَّلُ، وهو ضُرِبَ اللصُ، ببناء الفعل للمفعول، فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناءً على أنَّ المرفوع به نائبٌ عن الفاعل، وأمَّا على رأي من ذهب إلى أنَّه فاعل اصطلاحًا كالزمخشري، فهو فعلٌ وفاعلٌ، لا ممَّا نُزِّل منزلة ذلك))[19].

يتَّضح من قول الدماميني أنَّ هناك من يفرق بين موضوعي الفاعل ونائب الفاعل، وهناك من يعدّهما موضوعًا واحدًا، فأغلب النحويين القدماء فرَّقوا بين موضوعي الفاعل ونائب الفاعل، إذ قال سيبويه(ت180هـ) في ذلك: ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعله إلى مفعولٍ آخر والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفرَّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل))[20]. فسيبويه فرق بينهما بدليل تسميته للفاعل فاعلا، ولنائب الفاعل مفعولًا، فهذا دليل واضح على تفريق سيبويه بين البابين، والتسوية التي يقصدها سيبويه في قوله: " والفاعل والمفعول في هذا سَواء" هي الإعراب وليس الإسناد؛ لأنَّ الحدث في باب الفاعل واقع منه، أمَّا في باب المفعول فواقع عليه، فالنائب عن الفاعل لا يشترط فيه أن يقوم مقام ما ناب عنه مطابقة، لكنَّه شغل حيّزًا في الجملة لأغراض

15- ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:243.

16- شرح الرضي على الكافية:8/1.

17- ينظر: (م- ن): 40/1.

18- مغني اللبيب:7/5.

19- تحفة الغريب:63/1.

20- الكتاب: 33/1.

معروفة. وهذه التسمية سار عليها النحويون وأفردوا لنائب الفاعل بابا مستقلًا عن الفاعل وسمَّوه بـ (المفعول الذي لم يسمَّ فاعله) أي هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله[21]. وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، إذ قال عن نائب الفاعل: ((وفعل ما لم يسمَّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولك(ضُرِبَ زيدٌ) و (أُعطِي زيدٌ درهمًا)))[22]. وقال أيضا : ((اعلم أنَّ الأحسن في قولك(أعطيتُ زيدًا الدرهم) أن تضع موضع الفاعل المفعول الأوَّل الذي هو(زيد) فتقول: أعطي زيدٌ الدرهم))[23]. يتضح من قول الجرجاني أنَّه سمَّى نائب الفاعل بمفعول ما لم يسمَّ فاعله وهو مرفوع لأنَّه وضع موضع الفاعل المحذوف. وتبعه في ذلك الزمخشري(ت538هـ) إذ بيَّن أنَّ الاستغناء عن الفاعل وقيام المفعول به مقامه، والعدول عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ يسمى بالفعل الذي لم يسمَّ فاعله[24].

يتَّضح ممَّا ذكر آنفًا أنَّ أغلب النحويين القدماء قد فرَّقوا بين موضوعي الفاعل ونائب الفاعل، إلَّا أنَّ أكثر النحويين المحدثين خالفوا رأي القدماء بجعلهم الفاعل ونائبه موضوعًا واحدًا، وممَّن ذهب إلى توحيد الفاعل ونائب الفاعل من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي إذ خالف القدماء الذين فرقوا بينهما وزعم أنَّ كلا منهما موضوع واحد؛ لأنَّ كلًّا منهما مرفوع، والمسند إليه في كل منهما نوع واحد، وذكر أنَّ نائب الفاعل هو فاعل لغويًا لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبسًا، يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسندًا إليه ومرفوعًا، ويقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثًا، فنائب الفاعل هو فاعل قام بالفعل وتلبس به ولكن لم يفعله، ووازن المخزومي بين قولنا: (انكسر الزجاج، وكُسِرَ الزجاج) فاتضح أنَّ المسند إليه في كلٍّ منهما فاعل، ولا يوجد فرق بينهما، فكلاهما قام بالفعل قيامًا اضطراريًا، ولكن تسمية المسند إليه في الجملة الأولى بالفاعل، وفي الجملة الثانية بنائب الفاعل، فهي تسمية فرضها المنهج العقلي لكن المنهج اللغوي ساوى بينهما؛ لأنَّ كلًّا منهما مسند إليه[25]. أمَّا الدكتور فاضل السامرائي فقد ذهب إلى غير ما ذهب إليه الدكتور المخزومي، فقد ذهب إلى اختلاف موضوعي الفاعل ونائبه، وأشار إلى أنَّ سيبويه قد فرَّق بينهما [26].

نستنتج ممَّا ذكر من أقوال وآراء أنَّ سبب نقد الدماميني لابن هشام هو كيف مثَّل للجملة الفعلية بقوله (ضُرِب اللصُّ) في حديثه عن الجملة الفعلية، فقال: ((والفعلية التي صدرها فعلٌ، كـ "قام زيدٌ"، و"ضُرِبَ اللصُّ"، و"كان زيد قائمًا"، و"ظننته قائمًا"، و"يقوم زيدٌ"، و"قم"))[27]. فهذا إن دلَّ على شيء إنَّما يدل على أنَّه لا يوجد فرق بين الفاعل ونائب الفاعل، ثمَّ بعد ذلك مثَّل ابن هشام بالجملة نفسها وبيَّن أنَّها ممَّا تتنزَّل منزلة الجملة الفعلية وهو بهذا يدل على أنَّه يوجد فرق بين الفاعل ونائب الفاعل، ألا يعد هذا تناقضًا في رأيه؟ وهذا لم يرتضِ به الدماميني الذي لم يفرِّق بين الفاعل ونائبه. يمكن تخريج قول ابن هشام بأنَّ جملة(ضُرِبَ اللصُّ) هي ممَّا تتنزَّل منزلة الفعلية لأنَّ نائب الفاعل هنا هو ليس فاعلًا حقيقيًّا وإنَّما هو بمنزلة الفاعل؛ لأنَّه لم يقمْ بالحدث فعلاً وإنَّما الحدث هو الذي وقع عليه، فهو وإن حلَّ لفظًا محل الفاعل فهو في المعنى ليس كذلك ولهذا قال ابن هشام(وما كان بمنزلة أحدهما)، وحقيقة الأمر أنَّ من وحد بين الإسنادين أي الإسناد إلى الفاعل أصلًا والإسناد إلى ما ناب عنه قد جانب حقيقة الإسناد بين الصورتين؛ وذلك لأنَّ الإسناد إلى الفاعل أضيق مساحة من الإسناد إلى نائبه بدليل أنَّ شبه

---

[21]- ينظر: الأصول في النحو: 76/1، و شرح الآجرومية: 76، وتحقيقات نحوية: 11.

[22]- الجمل: 13.

[23]- المقتصد في شرح الإيضاح: 351/1.

[24]- ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: 69/7.

[25]- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 45- 47.

[26]- ينظر: تحقيقات نحوية:18.

[27]- مغني اللبيب:13/5.

الجملة لا تقع فاعلًا بينما في باب المفعول تقع، فضلًا عن ذلك اختلاف الإسناد في البابين فالأوّل إسناد حقيقي والثاني إسناد مجازي؛ لذا قال ابن هشام عن جملة (ضُرِبَ اللصُّ) ممَّا تتنزل منزلة الفعلية، وهذا يؤكِّد صحة رأي ابن هشام وأنَّه لا إشكال فيه .

- **مسألة جعل الجملة المؤلفة من مبتدأ وفاعل سدّ مسد الخبر ممَّا نزل منزلة الجملة الاسمية أو الفعلية.**

ذكر ابن هشام أنَّ الجملة الاسمية متكونة من مبتدأ وخبر، وما نزل منزلة الجملة الاسمية متكونة من مبتدأ وفاعل سدّ مسد الخبر، فوضع جملة ((أقائمٌ الزيدان؟))[28] من الجمل التي تنزَّل منزلة الفعلية أو الاسمية.

تعقبه الدماميني في ذلك قائلًا: ((وأمَّا أقائمٌ الزيدان؟ فهو ممَّا نزل منزلة المبتدأ وخبره، فإنَّ الوصف فيه مبتدأ لكن مرفوعه ليس خبرًا عنه، وإنَّما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين))[29]

وذكر الدماميني أنَّ ابن هشام جرى على قول أغلب النحويين من أنَّ الفاعل في جملة(أقائمٌ الزيدان) مغنٍ عن الخبر، لكنَّ الدماميني رأى غير ذلك فقال: ((والتحقيق أنَّ هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً، ولا يُتصوَّرُ أن يكون مخبرًا عنه، وكيف وهو في نفسه مسندٌ إلى ما بعده، فهو في المعنى خبرٌ ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظنَّ أنَّ كلَّ مبتدإ مخبرٌ عنه، وليس كذلك))[30].

دقَّق النحويون قبل ابن هشام في هذه المسألة وبيَّنوا أنَّ الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل الواقع مبتدأ هو فاعل في المعنى لكنَّ الكلام تمَّ به واكتمل معناه فسدَّ مسد الخبر، وهذا ما ذكره السهيلي(ت581هـ) في جملة " أقائمٌ أخوك" إذ قال في المرفوع "أخوك": ((وإن سد مسد الخبر فإنه فاعل في المعنى، و " قائم " معناه كمعنى الفعل الرافع للفاعل، فروعيت المعاني في هذه المواضع وترك حكم اللفظ إلا من جهة الرفع بالابتداء، فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه، فحكم لذلك المعنى))[31]. وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش(ت642هـ)، فبيَّن أنَّه لا خبر محذوف في جملة " أقائمٌ الزيدان" وإنَّما "الزيدان" فاعل ولِأنَّ الكلام تمَّ به واكتمل المعنى معه قيل إنَّه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، إذ قال: ((ومن ذلك قولهم: "أقائمٌ الزيدان" يعني أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدَّه، واعلمْ أنَّ قولهم: "أقائمٌ الزيدان" إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمَّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و"قائمٌ" هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: "أقائمٌ" مبتدأٌ و"الزيدان" مرتفعٌ به، وقد سد مسدَّ الخبر من حيثُ إن الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة))[32]. وبهذا قد تبعهم ابن هشام، ويجوز تخريج قول ابن هشام بجعل جملة " أقائمٌ الزيدان" ممَّا تتنزَّل منزلة الفعلية لأنَّها مكونة من اسم الفاعل العامل عمل الفعل وفاعل، فهي بمنزلة الجملة الاسمية لأنَّ الجملة مكونة من مبتدأ وفاعل سدَّ مسد الخبر في المعنى، فهذا ما دفع ابن هشام بالقول إنَّ هكذا جمل هي ليست فعلية أو اسمية وإنَّما تتنزل منزلة الفعلية والاسمية. لكنَّ الدماميني لم يرتض ذلك متعقبًا ابن هشام بأنَّ هذا المبتدأ لا خبر له أصلًا، وما ذهب إليه الدماميني كان مسبوقًا إليه، فسبقه إلى هذا التوجيه الرضي عند حديثه عن النحويين الذين تكلفوا في حد المبتدأ الأول، إذ قال: ((فقالوا إنَّ خبره محذوف لسدِّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلًا من خبر، حتى يحذف ويسدّ مسدَّه، ولو تكلَّفت له تقدير خبر لم يتأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمَّ، تمَّ بفاعله كلامًا))[33]. وعلى هذا التوجيه فإنَّ اسم الفاعل في جملة "أقائمٌ الزيدان" هو خبر مقدَّم والمرفوع الذي بعده

---

[28]– (م.ن): 7/5.

[29]– تحفة الغريب: 63/1.

[30]– (م– ن): 71/1–72.

[31]– نتائج الفكر:331 .

[32]– شرح المفصَّل: 243/1.

[33]– شرح الرضي على الكافية:225/1.

مبتدأ مؤخر. ومن المحدثين أشار الدكتور مصطفى جواد(رحمه الله) إلى هذه المسألة وبيَّن أنَّها من الحيل النحوية، إذ قال: ((إنَّ مسألة سدّ الفاعل أو نائبه مسد الخبر في " أسارٍ ذان" و" أمطرود ذان" من الحيل النحوية التي وضحت فيها جهة الاحتيال، ولا يقبل المنطق قولهم بحال من الأحوال ولا سيما أنَّهم يسندون الابتداء إلى الوصف الباقي على الوصفية "سار" و "مطرود" أعني المشتق الذي لم يدخل في الاسمية، وهذا شيء مستحيل نقلًا وعقلًا لأنَّ الوصفية من ضروريات الخبر ومستلزمات الخبرية))[34]. وقد تبعه على هذا التوجيه الدكتور إبراهيم السامرائي[35]، والدكتور مهدي المخزومي[36]، والدكتور إبراهيم أنيس الذي بيَّن أنَّ هذا التركيب من الجمل لا يمكن عدَّه من الجمل الإسمية وإنَّما هو من الجمل الفعلية [37].

الملاحظ أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام وعدّه جملة (أقائمٌ الزيدان) جملة اسمية أو مما نزل منزلتها يتعارض مع ما ذهب إليه الدماميني وبعض المحدثين الذين يعدُّون مثل هذه الجملة جملة فعلية لا اسمية أو ممَّا نزل منزلتها؛ لأنَّه عند إعراب (قائم) مبتدأ فيكون مسندًا إليه، مع أنَّه مسند إلى ما بعده، فبهذا الإعراب يكون ابن هشام قد راعى الجانب الشكلي ولم يراعِ جانب المعنى، وبهذا فإنَّ رأي الدماميني هو الأقرب للصواب في هذه المسألة، والله أعلم[38].

- **مسألة وضع الجملة الفعلية المؤلفة من أفعال القلوب ممَّا نزل منزلة الجملة الفعلية أو الاسمية.**

وضع ابن هشام جملة ((ظننته قائمًا))[39] ضمن الجمل التي تتنزل منزلة الفعلية أو الاسمية. وجه الدماميني نقده لابن هشام في هذه المسألة بعبارة(مشكل)، إذ قال: ((وأمَّا الرابع، وهو ظننته قائمًا فإيراده فيما تنزل منزلة أحدهما مشكلٌ، لأنَّه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح، فليس مما نُزِّلَ منزلة الفعل والفاعل، ولا منزلة المبتدأ والخبر))[40].

إنَّ الذي عليه أغلب النحويين هو أنَّ أفعال القلوب تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[41]. أمَّا بعضهم ومنهم السهيلي(ت 581هـ) فقد ذهبوا إلى أنَّ مفعولي أفعال القلوب ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا وإنَّما هما كمفعولي أعطى، وهذا ما جاء في (شرح التصريح): ((وذهب السهيلي إلى أنَّ المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى، واستدلَّ بـ: ظننت زيدًا عمرًا فإنَّه لا يقال(زيدٌ عمروٌ) إلّا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت))[42]. ولكنَّ قول السهيلي هذا أبطله الدكتور فاضل السامرائي بقوله: ((وأرى أنَّ القول بهذا أبعد من القول بحالية المنصوب الثاني، فالحالية قد تكون أقرب إلى القبول في قسم من التعبيرات كقولك (ظننتُ محمدًا مسافرًا) إذ لا يصح فيما أحسب أن نجعل (مسافرًا) مثل مفعولي (أعطيت) فأنت لا تقول (أعطيتُ محمدًا مسافرًا) ولا(أعطيته نائمًا) على أنَّ(نائمًا) أو(مسافرًا) مفعول ثان))[43]، وبهذا أرى أنَّ الدكتور فاضل السامرائي قد جانب الصواب، والسهيلي لم يتوقف على جعل مفعولي "ظننت" كمفعولي "أعطى" بل أنكر دخول (ظنَّ) على المبتدأ والخبر أصلًا، إذ قال: ((بل هي بمنزلة: أعطيت في أنَّها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنَّهم رأوا أنَّ هذه الأفعال يجوز

---

[34]– مصطفى جواد وجهوده اللغوية:123.

[35]– ينظر: النحو العربي(نقد وبناء): 72.

[36]– ينظر: في النحو العربي(قواعد وتطبيق): 84.

[37]– من أسرار اللغة: 230.

[38]– ينظر: تحفة الغريب: 38/1.

[39]– (م– ن): 63/1.

[40]– (م– ن): 63/1.

[41]– ينظر:الكتاب:39/1–40، والأصول في النحو: 180/1، وشرح الرضي على الكافية:155/4.

[42]– شرح التصريح:246/1.

[43]– تحقيقات نحوية:87.

ألّا تُذْكَر، فيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل بدليل أنَّك تقول: (ظننت زيدًا عمرًا) ولا يجوز أن تقول(زيدٌ عمرو) إلَّا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنَّك ظننت زيدًا عمرًا نفسه، لا شِبه عمرو))[44].

إلَّا أنَّ ابن هشام خالف بعض النحويين بجعله جملة ظنَّ وأخواتها ممَّا تتنزَّل منزلة الجملة الفعلية أو الإسمية، وقد يسأل سائل لعل ابن هشام يشير في هذا إلى أنَّ قوله(ظننته قائمًا) ممَّا نزل منزلة المبتدأ والخبر، على اعتبار المفعول الأوَّل والثاني، فإنَّهما مبتدأ وخبر في الأصل، وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر، فردَّ الدماميني على ذلك بقوله: ((لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية، وهو باطل، وإنَّما هما، بعد دخول الناسخ، مفردان يتسلَّط عليهما العمل في كل واحدٍ منهما))[45].

يتَّضح من رد الدماميني أنَّ مفعولي (ظنَّ) ليس أصلهما مبتدأ وخبر ولو كان كذلك لكانا جملة اسمية، وهذا يعد باطلا؛ لأنَّهما مفردان ويعمل الناسخ بعد دخوله عليهما في كل واحد منهما.

أرى أنَّ استشكال الدماميني على ابن هشام في هذا الموضع كان صائبًا؛ لأنَّ الجملة متصدّرة بالفعل(ظنّ) فكيف تكون هكذا جمل ممَّا تتنزل منزلة الجمل الاسمية أو الفعلية؟ وتبعه في ذلك الفاكهي(ت972هـ)، إذ قال: ((وأمَّا ظننتُ زيدًا قائمًا فليس ممَّا نزل منزلة أحدهما بل هو جملة فعلية من فعل وفاعل حسب الاصطلاح فجعله في المغني ممَّا نزل منزلة ذلك غير ظاهر))[46]، كذلك نلاحظ التناقض في كلام ابن هشام هو أنَّه ذكر هذه الجملة عند تقسيمه لنوع الجمل ضمن الجملة الفعلية، قال: ((والفعلية هي التي صدرها فعل كـ (قام زيدٌ) و(ضُرِبَ اللصُّ) و(كان زيدٌ قائمًا) و(ظننته قائمًا) و(يقوم زيدٌ)))[47]، ثمَّ بعد حديثه عن الجمل وأنواعها ذكر تنبيهًا قال فيه: ((مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف))[48]، وقال أيضًا: ((والمعتبرُ أيضًا ما هو صدرٌ في الأصل))[49].

إذن يتبيَّن لنا ممَّا ذكر – آنفًا– صحة ما ذهب إليه الدماميني، وتعد جملة(ظننته قائمًا) جملة فعلية؛ لأنَّ صدر الجملة بدأ بفعل، وما عدا ذلك فلا عبرة له في تحديد نوع الجملة، والضمير هنا في الفعل ظننته، وقائمًا يعدّان من الفضلات التي لا اعتبار لها في تحديد نوع الجملة اسمية أو فعلية[50].

***مسألة الخلاف في عدد جمل الاعتراض في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ آبَاءنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ{95} وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ{96} أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ{97} أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾** [سورة الأعراف: ٩٥ – 98]

ذكر ابن هشام هذا النص القرآني لبيان الاختلاف في عدد الجمل المعترض بها بحسب مفهوم بعض النحويين لمصطلح الجملة واختلافها في مصطلح الكلام، فاختلف في عدد الجمل في الآيات الآنفة الذكر، إذ قال في ذلك الزمخشري(ت538هـ): ((فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً وقوله وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى إلى يَكْسِبُونَ وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه. وإنما عطف بالفاء، لأنّ المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن

---

[44]– همع الهوامع: 486/1.

[45]– تحفة الغريب: 64/1.

[46]– شرح كتاب الحدود في النحو:65.

[47]– مغني اللبيب: 15/5.

[48]– (م.ن): 15/5.

[49]– (م– ن):15/5.

[50]– ينظر: تحفة الغريب:39/1.

أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى؟))[51]. واستند ابن مالك(ت672هـ) على قول الزمخشري ونقل كلامه نقلًا محررًا، وذهب إلى أنَّ جمل الاعتراض في هذا النص هي سبع جمل، إذ قال: ((وهذا اعتراض بكلام تضمَّن سبع جملٍ))[52]. وردَّ عليه من رأى أنَّ الكلام والجملة مترادفان، فهؤلاء رأوا أنَّه اعترض بأربع جمل لا بسبع[53].

ذهب ابن هشام إلى أنّه ينبغي على المعترض أن يعدّها ثلاث جمل؛ ((وذلك لأنَّه لا يعُدّ "وهم لا يشعرون" جملة؛ لأنَّها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ "لو" وما في حيّزها جملة واحدة، إمَّا فعلية، إن قدَّر: ولو ثَبتَ أنَّ أهل القرى آمنوا واتَّقوا، أو اسمية إن قدَّر: ولو أنَّ إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويَعُدّ "ولكن كذّبوا" جملة، و"فأخذناهم بما كانوا يكسبون" كلّه جملة، وهذا هو التحقيق))[54]. فعقَّب عليه الدماميني وبيَّن أنَّه لا تحقيق في عدّ جمل الاعتراض ثلاثًا، وبيَّن أنَّ التحقيق هو أن تعدّ جمل هذه الآيات جملة واحدة وذلك((باعتبار كونه معترضًا، فإنَّ جملة الاعتراض لا تكون إلَّا كلامًا تامًّا، والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وإن اشتمل على جملٍ. وأمَّا كلٌّ واحدٍ من قوله تعالى(ولكن كذَّبوا)، وقوله(فأخذناهم بما كانوا يكسبون) فهو هنا جزءُ كلامٍ لا كلامٌ تامٌّ ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوتُ بتركِ اعتباره. وعدُّه كلامًا بالنَّظر إليه في نفسه مبنيٌّ على إلغاء العاطف المعتبر، وهو بعيدٌ عن التحقيق))[55].

الملاحظ أنَّ السبب في اعتراض ابن هشام على المعترِض عل ابن مالك في جعل الاعتراض بثلاث جملٍ لا أربع في النص القرآني؛ لأنَّه يرى أنَّ ابن مالك لا يعدّ قوله تعالى: (وهم لا يشعرون) جملة اعتراضية، لكن يمكن القول بما أنَّ ابن مالك استند على قول الزمخشري في بيان الجمل المعترض بها في هذا النص، وهو قوله: ((المعطوف عليه قوله فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً وقوله وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى إلى يَكْسِبُونَ وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه))[56]، اتَّضح من تصريح الزمخشري بأنَّ مبدأ الاعتراض من قوله "ولو أنَّ أهل القرى" وينتهي إلى قوله "يكسبون" ، وهذا يدل على عد قوله " وهم لا يشعرون" من ضمن جمل الاعتراض؛ لأنّ مقصود الزمخشري بالجملة هو المعطوف والمعطوف عليه مجموع قوله تعالى "فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون" إلَّا أنَّه ترك جزءًا من الجملة اعتمادًا على فهم مقصوده من بدء الاعتراض حتى نهايته[57]. يتبيَّن ممَّا ذكر–آنفًا– أنَّ قول ابن هشام(وهذا هو التحقيق) أي يعني عدم عد جملة (وهم لا يشعرون) من الجمل الاعتراضية، وعد جمل الاعتراض في النص القرآني ثلاث جملٍ، إلَّا أنَّ الدماميني استشكل عليه والتحقيق عنده أنَّ قوله تعالى:﴿ولو أنَّ أهل القرى آمنوا واتقوا...إلى قوله...يكسبون﴾ هو جملة اعتراضية واحدة؛ لأنَّ جملة الاعتراض تكون كلامًا تامًّا لارتباط معناها بعضه ببعض، ولو عُدَّ قوله(ولكن كذبوا)، وقوله(فأخذناهم بما كانوا يكسبون) جملة واحدة منفصلة لم يستقم المعنى؛ لأنَّ كلًّا منها هي جزء من كلام لا تمثِّل كلامًا تامًّا[58].

ورأى المحقق الدكتور محمد غنضور صحة ما ذهب إليه الدماميني إذ ذكر أنَّ ثمة تناقضًا في رأي ابن هشام فيما يتعلق بجمل الاعتراض في هذا النص القرآني، وهو عند حديثه عن رأي ابن مالك جعل قوله تعالى:(وهم لا يشعرون) من ضمن جمل الاعتراض، وعندما ذكر رأي المعارض لابن مالك والقائل بالترادف بين مصطلحي الجملة والكلام نفى أن تكون هذه الجملة من جمل الاعتراض،

---

[51]– الكشاف: 134/2.

[52]– شرح التسهيل: 378/2.

[53]– ينظر: مغني اللبيب: 9/5.

[54]– (م.ن):11/5–12.

[55]– تحفة الغريب:67/1.

[56]– الكشاف:2/ 134.

[57]– ينظر: تحفة الغريب:66/1.

[58]– ينظر: المنصف من الكلام:117/2.

وعلى هذا تكون جملة (وهم لا يشعرون) لها محل من الإعراب مرة وليس لها محل من الإعراب مرة ثانية، وفي الحقيقة هذه الجملة حال مرتبطة به بالمبنى والمعنى[59].

وما يؤخذ على ابن هشام – أيضًا – وهو ممَّن فرّق بين مصطلحي الجملة والكلام والقائل بعدم ترادفهما نرى أنَّه اختار رأي المعارض لابن مالك المناقض لرأيه في تعريف الجملة وكان عليه أن يستثني هذا النوع من الجمل عندما قارن بين الجملة والكلام وفرَّق بينهما بالعموم والخصوص، وإن رأى صحة رأي المعارض هنا كان عليه أن يستعمل مصطلح الكلام بدل الجملة؛ لأنَّ الذي اعتُرِضَ به المعترض مشروط بالإفادة[60].

أمَّا بعض النحويين المحدثين فقد نفى وجود جمل اعتراضية في هذا النص القرآني، ومنهم الدكتور فخر الدين قباوة الذي رجَّح أنَّ جملة (أمن أهل القرى) هي جملة استئنافية فلا اعتراض، ولا عطف في النص [61]. ومال المحقق محمد غنضور إلى هذا الرأي لسببين اثنين[62]:

أولهما: ((له علاقة بالمعنى، فقوله تعالى: (ولو أنَّ أهل القرى آمنوا... فأخذناهم بما كانوا يكسبون) قد وقع وانتهى. أمَّا قوله تعالى: "أفأمن أهل القرى" فسيحدث استقبالا إذا وجدت مبرراته)). يتضح من هذا السبب أن سبب نفي الدكتور قباوة لوجود اعتراض أو عطف هو لسبب معنوي لأنَّ جملة(ولو أنَّ أهل القرى آمنوا... فأخذناهم بما كانوا يكسبون) هذا حدثٌ حدث وانتهى في الزمن الماضي، أمَّا قوله (أفأمن أهل القرى) فهذا حدثٌ سيحدث في المستقبل. فكيف يصح أن تعطف على الجملة قبلها؟ وإنَّما وقعت هنا الجملة استئنافية.

ثانيهما: ((أنَّ هذا التوجيه يدفع الإشكال الذي يطرحه اختلاف الأسلوبين إنشاءً وخبرًا، ويجنبنا اللجوء إلى تأويل جملة "أفأمن أهل القرى" ليصح التعاطف عند من يشترطون التناسب في تعاطف الجمل، إذ يؤول هؤلاء الجملة بـ "لا يأمن" لأنَّ الاستفهام إنكاري بمعنى النفي، فهو خبر معطوف على خبر)). يتضح من هذا السبب أنَّ رأي الدكتور قباوة يدفع الإشكال الحاصل بين الأسلوبين الخبري والإنشائي بين الجمل المعطوفة، ويجنب تأويل الاستفهام الإنكاري في "أفأمن" إلى "لا يأمن" لأَنَّ معناه النفي حتى يصبح تناسبًا بين الجمل وحينئذٍ يصح التعاطف بينها. فرأي الدكتور قباوة يجنب هذا الإشكال والتأويل.

ويمكننا القول بعد ما ذكر من آراء في عدد جمل الاعتراض في النص القرآني وما وجه من نقد لابن هشام في عد جمل الاعتراض ثلاثًا في هذا النص ولم يجعلها جملة واحدة؛ لأنَّه بنى رأيه على أنَّ الجمل المذكورة في النص القرآني هي جمل من حيث الإسناد والتركيب، فهي مستقلة من حيث الإسناد؛ لذا ذهب إلى الاعتراض بأكثر من جملة في هذا النص، أمَّا الدماميني فأخذها جملة واحدة من حيث المعنى، وليس هناك من تعارض بين التوجيهين ، فيمكن القول إنَّ ما جاء به ابن هشام لا إشكال فيه؛ لأنَّه جعلها جملًا مستقلة من حيث الإسناد وهي كذلك.

- **مسألة عمل الظرف في الضمير المنتقل إليه بعد حذف الفعل من الجملة الظرفية.**

قال ابن هشام في الجملة الظرفية: ((المصدَّرةُ بظرفٍ أو مجرورٍ نحو: "أعندكَ زيدٌ" ، و"أفي الدار زيدٌ" ، إذا قدَّرت "زيدًا" فاعلًا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مُخبَرًا عنه بهما، ومثَّل الزمخشري لذلك بـ "في الدار" من قولك: "زيدٌ في الدار"، وهو مبنيٌّ على أنَّ الاستقرار المقدَّر فعلٌ لا اسم، وعلى أنَّه حُذِفَ وحده، وانتقل الضمير بعد أنْ عَمِلَ فيه))[63].

59- ينظر: تحفة الغريب(كلام المحقق):41/1.

60- ينظر: (م-ن):42/1.

61- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل:17.

62- تحفة الغريب:42/1-43.

63- مغني للبيب:13/5-14.

وجَّه الدماميني نقده لقول ابن هشام بأنَّ الظرف يعمل في الضمير قبل انتقاله إليه بعبارة(فيه نظر)، فقال: ((فيه نظر، لأنَّ عمل الظرفِ في الضمير إنَّما هو عند انتقاله إليه لا قبل ذلك، وقد يقالُ: المعنى بعد أن أُريد عمله فيه، والله أعلم))[64]. ابن هشام بيَّن أنَّ الظرف يعمل في الضمير المحذوف فعله فينتقل الضمير إليه لعمله فيه، لكنَّ الدماميني لم يرتضِ ذلك وبيَّن أنَّ عمل الظرف في الضمير يكون بعد انتقاله إليه لا قبل ذلك.

إنَّ النحويين القدماء يرون أنَّ المجرور بحرف جر غير زائد لابدَّ له من عامل ظاهر أو مقدَّر يعمل فيه، ففي جملة(زيدٌ في الدار) يقدَّر عامل عمل في المجرور وهو(الدار)، واختلفت آراء النحويين في نوع المحذوف، فذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ كان مقدَّرًا بالجملة، وذهب بعضهم إلى أنَّه مقدَّر بالمفرد تقديره(مستقرٌ أو كائنٌ)؛ لأنَّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، والجملة هنا واقعة موقعه[65].

ويتوافق رأي ابن هشام مع رأي بعض النحويين منهم ابن يعيش(ت 642هـ)، إذ بيَّن أنَّ بعد حذف الخبر وهو(استقرَّ) أو(مستقر) ينتقل الضمير الذي في الاستقرار إلى الظرف ويعمل فيه الظرف، فقال: ((واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو "استقرَّ" "مُسْتَقِرٌّ"، وأقمت الظرف مقامه [...]، صار الظرفُ هو الخبر، والمعاملةُ معه، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، ثمّ حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف))[66]. إلَّا أنَّ هناك من النحويين ينفي وجود ضمير في الظرف والمجرور مطلقًا، وهذا ما وجدناه في قول الأزهري(ت905هـ)، إذ قال: ((وقيل: لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقًا تقدَّم أو تأخر، وإنَّ الضمير حُذف مع المتعلق، وزعم ابن خروف أنَّ الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه[67] والفرَّاء إلّا إذا تأخر عن المبتدأ، أمَّا إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه؛ واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخر))[68]، وبقوله هذا يخالف ما جاء به ابن هشام وبعض النحويين الذين ذهبوا إلى عمل الظرف في الضمير عند انتقاله إليه، وهو بهذا لا يرى أنَّ الظرف يعمل في الضمير سواء أكان متقدِّمًا أم متأخرًا؛ لأنَّه نفى وجود الضمير في الظرف أو المجرور أصلا. ولكن هناك من أنصف ابن هشام ونقد الدماميني، كالشُّمني (ت872هـ) ، إذ قال في عمل الظرف في الضمير بعد انتقاله إليه: ((هذا النظر مبني على أنَّ الضمير في عمل عائد على الظرف وهو ممنوع ولِمَ لا يكون عائدًا على الفعل المقدر من استقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهي لا تنافي المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر إلا في عامله كما ذكر المصنف في حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير إلى الظرف بعد عمله فيه))[69]. وهذا ما ذكره الدُّسوقي(ت1230هـ) فقال: ((قوله: (بعد أن عمل فيه)) أي: الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير؛ لأنَّ الضمير لا يتصل إلا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك إذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له، فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير إليه واستتر فيه لأنه لا يتصل إلا بعامله وقرر الشمني أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان

64- تحفة الغريب:69/1.

65- ينظر: الأصول في النحو:63/1، الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثلاثون):202/1، والتبيين (المسألة الثالثة والثلاثون):249-250.

66- شرح المفصل:232/1.

67- ينظر: الكتاب:145/2.

68- شرح التصريح:207/1.

69- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام:10/2.

الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجدد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار))[70].

بعد ذكر هذه الآراء والأقوال نرى أنَّه لا يمكن التسليم بأنَّ الظرف والجار والمجرور يعملان في الضمير الذي حذف فعله؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور لا يقويان قوة الفعل وهذا ما ذكره ابن عصفور (ت669هـ)، إذ قال: ((إنَّ الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جنبة الفعلية هنا))[71]. وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه الدماميني؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور ليست كقوة الفعل في العمل فكيف يمكن أن يعملا في الضمير قبل انتقاله إليهما كما قال ابن هشام؟ وبهذا أرى أنَّ وجهة نظر الدماميني كانت أقرب للصواب.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فبعد كتابة بحثي هذا توصلت إلى جملة من النتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- إنَّ نقد الدماميني لابن هشام كان يتسم بالاعتدال، ولم يكن متحاملًا على ابن هشام وإنَّما كان نقده موضوعيًّا غير متعسِّفٍ فيه، فآراؤه على أقوال ابن هشام لم تكن من باب الاعتراض والنقد فقط وإنَّما قد وافق فيها الدماميني في كثير من الآراء.
2- كان أسلوب الدماميني في النقد واضحا بناءً، وكان مستندًا على أسس وقواعد بنى عليها آراءه النقدية.
3- بيَّن البحث أنَّه لا يمكن التسليم بأنَّ الظرف والجار والمجرور يعملان في الضمير الذي حذف فعله؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور لا يقويان قوة الفعل فكيف يعملان عمله.
4- لاحظنا في أثناء كتابة البحث أنَّه يمكن الاعتراض بأكثر من جملة مطلقًا ولا يقتصر الاعتراض على جملة واحدة فقط، وإنَّما قد يكون الاعتراض بجملتين فأكثر كما زعم أبو علي الفارسي الذي منع الاعتراض بأكثر من جملة.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د–ط)، (د–ت).
2- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، ط5، 1409هـ– 1989م.
3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م.
4- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، دار الهجرة– إيران، ط3، 1405هـ.
5- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
6- التبيين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البقاء العكبري(ت 616هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت– لبنان، ط1، 1406هـ– 1986م.

[70]– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب:385/2.

[71]– شرح جمل الزجاجي:95/1–96.

7- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (قسم التراكيب)، محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني (ت827هـ)، تح: الدكتور محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.
8- تحقيقات نحوية، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1421هـ- 2001م.
9- الجمل، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، تح: علي حيدر، مكتبة لسان العرب- دمشق، (د-ط)، 1392هـ- 1972م.
10- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون – الأردن، ط2، 1427 هـ- 2007م.
11- حاشية الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ) على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية- بيروت، (د-ط)، (د-ت).
12- الخصائص، تأليف: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د-ط)، (د-ت).
13- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.
14- شرح الأجرومية، محمد بن صالح بن العثيمين، دار الرشيد، (د-ط)، 1441هـ- 2005م.
15- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1410،1هـ - 1990م.
16- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأَزهري وكان يُعرَف بالوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
17- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه فوّاز الشعَّار، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.
18- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي(ت688هـ)، تح: يوسف حسن عمر، المكتبة الوطنية، بنغازي- ليبيا، ط2، 1986م.
19- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تح :عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م.
20- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت 972 هـ)، تح: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة ط2، 1414 هـ - 1993 م.
21- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
22- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد للنشر والتوزيع، (د-ط)، 1986م.
23- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م.
24- الكتاب، عمرو بن عثمان أبو بشر الملقّب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
25- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ.

26- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د–ط)، (د–ت).
27- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ .
28- مصطفى جواد وجهوده اللغوية، الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، العراق، (د–ط)، 1982م.
29- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د–ط)، 1399هـ - 1979م.
30- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، تح: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط1، 1421هـ- 2000م.
31- المقتصد في شرح الإيضاح، تأليف: عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د–ط)،1982م.
32- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1979م.
33- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ط3، 1966م.
34- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف: تقي الدين أحمد بن محمد الشمنّي (ت872هـ)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012م.
35- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1412 - 1992م.
36- النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1999م.
37- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د–ط)، (د–ت).